تقييم سياسة الدعم الحكومي بالجزائر في الفترة (2000-2020): مقاربة اجتماعية

Evaluation de policy of Governmental support in Algeria in the period (2000-2020): social approach

دندن فتحي حسن [1]، قدال زين الدين[2]

DENDEN Fethi Hassen[1], Pr.GUEDDAL Zineddine[2]

[1]جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم، مخبر بحث إستراتيجية التحول إلى اقتصاد اخضر STRATEV

(الجزائر)، fethi.denden.etu@univ-mosta.dz

[2]جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم، zinedine.gueddal@univ-mosta.dz

تاريخ الاستلام: 2021-04-17. تاريخ القبول: 2022-12-10.

ملخص:

تهدف الورقة البحثية إلى تقييم وإظهار مساهمة وفعالية منظومة الدعم في تحقيق التنمية الاجتماعية، في إطار تحمل الدولة لمسؤوليتها الاجتماعية اتجاه مواطنيها، حيث خصصت الدولة للتحويلات الاجتماعية حصة مرتفعة في موازنة العامة للدولة بلغت سنة 2019 نسبة 21.3%.

وخلصت الدراسة إلى أن سياسة الدعم الحكومي كان لها دور مهم في تحقيق التنمية الاجتماعية عبر تطوير وتحسين القطاعات الاجتماعية كالتعليم والصحة والسكن، واستطاعت تقليل من ظاهرة انتشار الأمية والنزوح الريفي ومحاربة الفقر، وما يعاب عليها أنها اتسمت بعدم الكفاءة والفعالية الاجتماعية في قضاء على ظاهرة التسرب وتخفيض من حالات الفشل الدراسي وعدم تحقيقها للعدالة الاجتماعية من خلال استحواذ أغنياء على اغلب السلع المدعمة.

كلمات مفتاحية: دعم الحكومي، تحويلات الاجتماعية، دعم الأسعار، التنمية الاجتماعية.

تصنيف JEL: A1 ، H7،H2

Abstract:

The research paper aims to assess and demonstrate the contribution and effectiveness of the support system in achieving social development, within the framework of the State's assumption of its social responsibility towards its citizens. The State allocated a high share of the State's general budget in 2019 at 21.3%.

The study concluded that the Government's support policy had played an important role in achieving social development through the development and improvement of social sectors such as education, health and housing prevalence of illiteracy, rural displacement and the fight against poverty, They have been characterized by incompetence and social effectiveness in eliminating dropout, and failing to achieve social justice through rich acquisition of the majority of subsidized goods.

Keywords: *Governmental support, Social transfer, Price support, Social development*

Jel Classification Codes : *H2, H7, A1*

[1] **المؤلف المرسل:** دندن فتحي حسن، fethi.denden.etu@univ-mosta.dz

المقدمة:

في اطار المسؤولية الاجتماعية للدولة اتجاه مواطنيها، تهدف الجزائر الى تحقيق التنمية الاجتماعية الاقتصادية وتوفير حياة كريمة للمواطنين. وفي ظل تحسن إيرادات الدولة البترولية خاصة في سنة 2011 حيث بلغ 112.9 دولار للبرميل بعدما كان 28.6 دولار للبرميل، وما تبعها من انتعاش رصيد صندوق ضبط الموارد حيث بلغ قيمتها 5563 مليار دج، شجع الحكومة الجزائرية على اتباع سياسة توسيعية لتحسين رفاهية الاجتماعية للأفراد، وتقليل من الظواهر الاجتماعية السيئة. وكان سياسة الدعم الحكومي احد اهم الأدوات التي استعملتها الدولة الجزائرية لسعي الى تحقيق التنمية الاجتماعية.

وشهدت قيمة التحويلات الاجتماعية باعتبارها ابرز مكونات الدعم الحكومي بالجزائر، مستويات كبيرة في موازنة العامة للدولة، حيث بلغت قيمتها في سنة 2011 حوالي 2065.07 مليار دج بحصة 34% من نفقات الدولة، وبالرغم من تراجع اسعار المحروقات في سنوات الاخيرة الا ان التحويلات الاجتماعية بقيت محافظة على حصتها في موازنة العامة والتي كانت ما يقارب 22%. وهذا تأكيدا على الدور الاجتماعي للدولة الاجتماعية.

ومن هذا المنطلق ومن خلال حجم قيمة الدعم الحكومي التي خصصتها الدولة الجزائرية لتحمل مسؤولية الاجتماعية اتجاه مواطنيها فان الإشكالية التي يمكن طرحها في هذه الدراسة هي:

ما هو دور سياسة الدعم الحكومي في تحقيق التنمية الاجتماعية في الجزائر؟

الفرضيات :

للإجابة على الإشكالية نقترح الفرضيات التالية:

- سياسة الدعم الحكومي ساهم في تحسين مؤشرات قطاعات التنمية الاجتماعية مثل قطاعات التعليم السكن والصحة في الجزائر.
- سياسة الدعم الحكومي ساهمت في معالجة بعض الظواهر الاجتماعية السيئة كالتسرب المدرسي وانتشار الامية ونزوح الريفي والبطالة والفقر في الجزائر.
- سياسة دعم الأسعار المطبقة بالجزائر لم تتميز بالكفاء الاجتماعية في تقليل من الفوارق الاجتماعية بسبب سياستها الشمولية ولا تستهدف الفقراء.

أهداف الدراسة:

الهدف من الدراسة هو معرفة دور الذي تلعبه سياسة الدعم الحكومي بالجزائر لتحقيق التنمية الاجتماعية، من خلال مساهمته في تحسين قطاعات التعليم والصحة والسكن، والتقليل من الظواهر الاجتماعية السيئة، ومعرفة كفاءتها وفعاليتها الاجتماعية.

منهجية الدراسة:

في دراستنا اعتمدنا على منهج وصفي وتحليلي وهذا بالاستعانة بمجموعة من المعطيات والاحصائيات وجداول من اجل قراءة واضحة للأرقام وتقييمها وتحليلها، وقد تم جمع هذه الإحصائيات عبر مختلف الهيئات الوطنية والدولية كديوان الوطني للإحصاء والبنك الدولي، والاستعانة بمختلف دراسات وتقارير مثل تقارير مجلس المحاسبة.

1. الإطار العام لسياسة الدعم الحكومي:

1.1 مفهوم الدعم الحكومي:

يوجد عدة مفاهيم للدعم الحكومي واختلف الاقتصاديون والباحثون في تحديد مفهوم شامل للدعم الحكومي، حيث عرفه CARL SHOUP على انه: "أسلوب تتبعه الحكومة من اجل توفير ميزة مالية للشركات في قطاع خاص او للأسرة من المجتمع، من اجل تمكنها من شراء او بيع السلع والخدمات للاستهلاك أو التي تدخل في عملية الإنتاج، بالإضافة إلى حصول على قرض لغرض تيسير بالزيادة أو نقصان، بيع أو شراء سلعة أو خدمة أو استعمال احد عوامل الإنتاج ليكون بسعر اقل من سعرها الحقيقي في السوق بدون دعم".(دندن و قدال، الدعم الحكومي وانعكاساته على الموازنة العامة للدولة–دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2010–2020)، 2022، صفحة 355)

أما كينيث بولدينج KENNETH BOULDING فقد عرف الدعم على انه ضريبة سالبة باعتبارها اجراء معاكسة لفرض الضريبة، حيث يقوم الدعم بتقديم نسبة او قيمة معينة للسعر الذي يدفع للمنتج عكس الضريبة التي تقوم بأخذ نسبة قيمة محددة من السعر الذي يدفعه المستهلك، وبالتالي الدعم هو الفرق بين سعر الذي يتسلمه المنتج والسعر الذي يدفعه المستهلك. وفلسفة الدعم الضريبة تستند الى انه في حالة رفع الدعم عن الخدمة او سلعة سينتج عنه اثار على المستفيدين وخاصة الفقراء تكون مماثلة لفرض ضريبة غير مباشرة والتي تكون بنفس قيمة الدعم.(دندن و قدال، الاقتصاد الموازي وانعكاساته على فعالية سياسة الدعم الحكومي، 2021، صفحة 551)

كما قامت عدة هيئات دولية بتعريف الدعم من بينها وكالة الطاقة الدولية، والذي لخصت دعم الطاقة بانه:" أي اجراء حكومي يسمح بتخفيض تكلفة انتاج الطاقة، او يرفع السعر الذي يتلقاه منتجوها او يخفض السعر الذي يدفعه مستهلكوها"(لعيسوف و بورحلة، 2021، صفحة 761)

2.1اشكال الدعم:

يوجد عدة أشكال لسياسة الدعم الحكومي ابرزها:

1.2.1 وفق تأثيره على الموازنة العامة للدولة:

1.1.2.1الدعم المباشر:

ويدعى أيضا الدعم المعلن او الصريح، وهو يمثل مخصصات المالية التي تكون مسجلة مباشرة في الميزانية العامة للدولة، وتعتبر احد بنود الانفاق العام، ويكون بصفة نقدية او عينية، وهذا النوع من الدعم يمكن تتبعه وقياسه بسهولة وتقييم حجم تكلفتها المالية، وتأثيرها على موازنة العامة للدولة يكون واضح، حيث يمكن التحكم والسيطرة في أساليب تحويله الى مستحقيه وترشيده، بالإضافة إلى إمكانية إحلال سلع أخرى مكان سلع المدعمة، ويهدف هذا النوع من الدعم بصفة خاصة تلبية حاجات الاجتماعية للمواطنين والأفراد.(احمد عرفة، 2020، الصفحات 59-60)

2.1.2.1الدعم غير مباشر:

لا يظهر الدعم الغير مباشر في الميزانية العامة للدولة بشكل مباشر، ومن الصعب قياسه حيث ينفذ بصفة خاصة على قطاع الأعمال ومن أمثلة نجد الإعفاءات الضريبية، الدعم المستتر، دعم مواد الطاقوية.(احمد عرفة، 2020، صفحة 60)

2.2.1 وفق شكل تقديمه للمستفيدين:

1.2.2.1الدعم النقدي:

وهو يمثل الدخل النقدي الذي يتحصل عليه المستفيد من الدولة بغرض زيادة قدرة الشرائية وتمكينه من اقتناء السلع الأساسية من السوق، ويوجد عدة امثلة على ذلك مثل اعانة على البطالة والشيخوخة والاعاقة. (احمد عرفة، 2020، صفحة 69)

2.2.2.1الدعم العيني:

وهو يمثل تدخل الدولة في السوق لغرض تخفيض الأسعار مواد استهلاكية والخدمات، مما ينتج عنه زيادة دخول الحقيقية للمواطنين، بحيث يكون هناك تناسب طردي حجم الاستفادة من الدعم العيني مع كمية السلع والخدمات المدعمة التي يستهلكها المستفيدون.(احمد عرفة، 2020، صفحة 71)

3.2 أهداف الدعم:

للدعم عدة أهداف منها ذات بعد اقتصادي وبعد اجتماعي.

1.3.2 الاهداف الاقتصادية:

هناك عدة أهداف اقتصادية للدعم الحكومي أهمها:(الخطيب، 2008، الصفحات 6-7)

- ✓ مساعدة القطاعات الإنتاجية، عبر توفير البنية التحتية والخدمات.
- ✓ ارتفاع الطلب الفعال الذي يؤدي الى ارتفاع الدخل والاستثمار، ومن ثم تحفيز النمو الاقتصادي.
- ✓ تنويع القاعدة الاقتصادية ومصادر الدخل، عبر مساعدة مختلف قطاعات الإنتاجية الغير النفطية، ومن ثم تغيير هيكل الاقتصاد الوطني.
- ✓ تخفيض أسعار السلع المحلية، من اجل امتلاك مؤسسات المحلي لميزة تنافسية في الأسواق الدولية. وتشجيع الصادرات الخارجية، وتقليص الواردات من خلال تحفيز الطلب على المنتجات الوطنية.
- ✓ تشجيع ومساعدة على إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ✓ سياسة الدعم الحكومي تعمل على تصحيح الفشل نظام السوق في توفير الخدمات مثل خدمات التعليم والصحة والنقل الجماعي.
- ✓ العمل على حماية المنتجات الناشئة ومن ثم ضمان تأمين فرص التشغيل في مؤسساتها.
- ✓ تحقيق استقرار الاقتصادي من خلال العمل على استقرار في الأسعار، بالإضافة الى تشجيع الإنتاج في حالة حدوث كساد في الاقتصاد الوطني(دندن و قدال، الاقتصاد الموازي وانعكاساته على فعالية سياسة الدعم الحكومي، 2021، صفحة 555)
- ✓ تحقيق الكفاءة في تخصيص المواد الاقتصادية في توجيه الاستهلاك والاستثمار من خلال دعم الاستهلاك او الإنتاج القطاع الذي يتمتع بالكفاءة في استغلال الموارد الاقتصادية.(دندن و قدال، الاقتصاد الموازي وانعكاساته على فعالية سياسة الدعم الحكومي، 2021، صفحة 556)

2.3.2 الأهداف الاجتماعية:

للدعم أهداف اجتماعية تتمثل في:(الخطيب، 2008، صفحة 7)

- ✓ تحقيق العدالة الاجتماعية وتقيل الفوارق الاجتماعية بين طبقات المجتمع من خلال إعادة توزيع الثروة والدخل بين فئات المجتمع.
- ✓ التخفيض في نسب البطالة وتوفير مناصب العمل عبر ارتفاع المؤسسات المنتجة في القطاعات الاقتصادية، ومساعدة في الحصول الفئات الهشة والدخل الضعيف على السكن اللائق.
- ✓ تحسين المستوى المعيشي ورفاهية الاجتماعية للمواطنين للتأكيد على الدور الاجتماعي للدولة.
- ✓ توفير حماية الاجتماعية لفئات المتقاعدين، وكبار السن، والمحتاجين عبر توفير مصدر دخل لهم.
- ✓ مساعدة الأسرة على مجابهة المشكلات والتعقيدات المادية من اجل تكوين وبناء الأسرة سليمة.
- ✓ رفع المستوى الصحي والغذائي للفئات الاجتماعية غير القادرة عبر توفير السلع والخدمات مدعمة.(احمد عرفة، 2020، صفحة 43)

بالإضافة إلى هذه الأهداف فان سياسة الدعم الحكومي تسعى إلى تحقيق استقرار الاجتماعي، ورفع مستوى واكتساب للمهارات التعليمية والفنية للمواطنين، وتحسين المنظومة التعليمية ومحاربة الظواهر الاجتماعية السيئة على المجتمع مثل التسرب المدرسي انتشار الأمية عبر دعم قطاع التعليم، ومحاربة ظاهرة النزوح الريفي من خلال دعم سكان الريف في الحصول على سكن ريفي وتثبيتهم في المناطق الريفية، ومحاربة الفقر عبر دعم الفئات المحتاجة، وتحقيق التكافل الاجتماعي بين طبقات المجتمع.

3. أشكال الدعم في الاقتصاد الجزائري:

1.3 الدعم الصريح (التحويلات الاجتماعية):هي النفقات تكون مدونة بصورة صريحة في الموازنة العامة للدولة لتوفير السلع أساسية بأسعار منخفضة، وتقديم إعانات قطاع الإسكان، التعليم والصحة،(حنصال و بن احمد، 2018، صفحة 114) بالإضافة الى اعانات نقدية للفئات معينة.

الشكل 1: مكونات التحويلات الاجتماعية (الدعم الصريح) في النفقات العامة

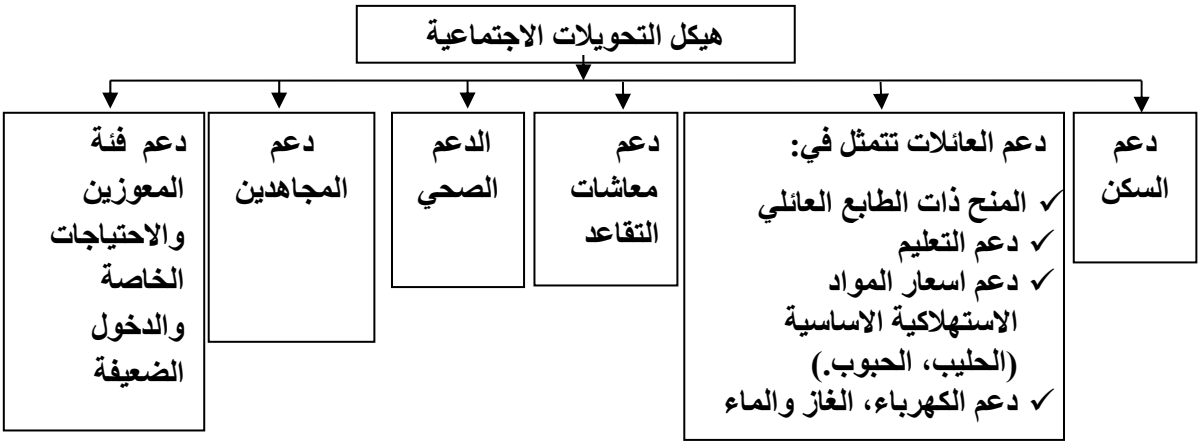

المصدر: وزارة المالية، تقرير مشروع قانون مالية 2018 وتقديرية 2019-2020 ص 48

2.3الدعم الضمني: تكون غير مدونة في موازنة العامة للدولة وهو يمثل إيرادات الدولة المتنازل عليها مثل إعفاءات ضريبية.(حنصال و بن احمد، 2018، صفحة 114) ومن صعب قياسها تو تحديد قيمتها.

الشكل 2: مكونات الدعم الضمني

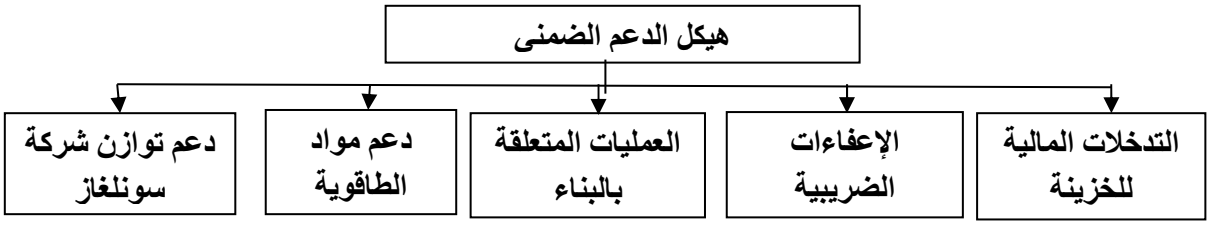

المصدر: وزارة المالية، تقرير مشروع قانون مالية لسنة 2016 ص 1

4. تقييم سياسة الدعم الحكومي في الجزائر (مقاربة اجتماعية):

في هذا الفرع سيتم تقييم سياسة الدعم الحكومي على أهم القطاعات المساهمة في التنمية الاجتماعية، وكذا تحقيق العدالة الاجتماعية في إعادة توزيع الدخل، باعتبار أن هذه السياسة ذات بعد اجتماعي في استهداف الفئة الهشة

1.4 دعم قطاع التعليم:

يعتبر التعليم اهم مجالات التنمية الاجتماعية، وهو من اهم مساهمين في تحقيق تنمية البشرية وابرز موارد اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية. ودعم التعليم هو جزء من دعم مخصص للعائلات، ويقدم دعم عيني من خلال توفير الكتب والنقل المدرسي والاطعام المدرسي مجانا، والإيواء مجانا للطلبة الذين يتعذر عليهم التنقل اليومي وغيرها من دعم، ودعم نقدي مباشر من خلال منح مدرسية ومنح جامعية، وهذا من اجل التقليل من تكاليف ومصاريف التعليم سواء لأولياء التلاميذ او للطلبة.

وقد صرح وزير التربية في مداخلة في اليوم الافريقي للتغذية المدرسية ان الاطعام المدرسي هو مكملا للفعل التربوي حيث يهدف الى الالتحاق جميع الأطفال بمقاعد الدراسة.(وزارة التربية

الوطنية) وبالتالي فان سياسة دعم التعليم تهدف من خلال توفير البيئة والظروف المناسبة الى تحقيق التحاق اكبر عدد ممكن من التلاميذ والطلبة بالمدارس ومؤسسات التربية والتعليم العالي، مع الحرص على تخفيض حالة الفشل والرسوب الدراسي والتسرب المدرسي. لتمكين الافراد من اكتساب مهارات تعليمية ومحاربة الامية، وبالإضافة الى ان دعم التعليم يقوم بتمويل استراتيجية الوطنية لمحو الامية والتي تهدف الى محاربة الامية و تلقين الأشخاص دروس القراء والكتابة لخروج من شبح الامية.

والجدول الموالي يوضح اهداف المحققة لسياسة دعم التعليم من تطور عدد الملتحقين في مؤسسات التربية الوطنية والتعليم العالي وبالإضافة الى تطور مردودية التلاميذ ونسبة الامية وتسرب المدرسي:

جدول 1:تطور عدد الملتحقين في مؤسسات التربية الوطنية و الجامعية وتطور نسبة التسرب المدرسي في والمعيدون في المدارس الابتدائية ونسبة الامية في الفترة (2000-2020)

السنوات	مجموع متمدرسون في مؤسسات التربية الوطنية	نسبة الرسوب في المدارس الابتدائية (%)	معدل التسرب المدرسي في المدارس الابتدائية	نسبة الأمية	مجموع الطلبة المسجلون في الجامعات
2000/2001	7712182	14,21	5.43	/	/
2001/2002	7849004	12,52	6.51	/	488617
2002/2003	7894642	11,73	5.48	/	569929
2003/2004	7851893	11,6	6.53	/	616272
2004/2005	7741099	11,76	6.79	/	653201
2005/2006	7593639	11,17	9.08	/	755463
2006/2007	7557994	11,95	7.98	/	864122
2007/2008	7502370	11,04	7.04	22.3	1036831
2008/2009	7380111	7,79	/	21.81	1103823
2009/2010	7531613	10,84	4.96	19.95	1093258
2010/2011	7525098	7,47	5.44	18.34	1138562
2011/2012	7613789	7,44	7.23	16.54	1154804
2012/2013	7725856	6,84	3.79	15.10	1192105
2013/2014	7835740	6,85	6.58	13.91	1190249
2014/2015	7989546	6,9	6.19	12.82	1241550
2015/2016	8074799	6,22	6.40	11.86	1392705
2016/2017	8204191	5,84	5.15	10.99	1432283
2017/2018	8412162	5,65	3.73	10.16	1523985
2018/2019	8716159	5,5	8.44	9.44	1530953
2020/2019	9055493	/	/	8.71	/

المصدر: من اعداد الباحثين باعتماد على

1. معطيات البنك الدولي
2. معطيات الديوان الوطني للإحصاء
3. معطيات الديوان الوطني لمحو الامية وتعليم الكبار

ما نقرأه من الجدول رقم 1 أن توافد التلاميذ في مدارس التربية الوطنية شهد مرحلتين أساسيتين، المرحلة الأولى (2000–2010) عرفت فشل سياسة الدعم الحكومي في تشجيع أولياء التلاميذ على حرص مزاولة أبنائهم مقاعد الدراسة مما أدى الى عزوف عن التعليم، وانخفض عدد الوافدين في مؤسسات التربية الوطنية في تلك المرحلة بأكثر من 369 ألف تلميذ أي ما يقارب نسبة 5%. أما في المرحلة الثانية (2011–2020) فشهدت تحسن في إقبال التلاميذ على مزاولة الدراسة وارتفع العدد التلاميذ بأكثر من مليون ونصف وبنسبة 20% ما أصبح عدد التلاميذ الذين يزاولون الدراسة في مؤسسات التربية أكثر من 9 ملايين تلميذ. ويرجع السبب في ذلك الى انخفاض في قيمة مخصصات دعم التعليم في الفترة (2000–2007) حيث لم يتعدى 56 مليار دج، مما أدى إلى تدارك الأمر مع ارتفاع إيرادات الدولة لترتفع نفقات الدعم الى أكثر من الضعف في الفترة 2016–2020.

اما بالنسبة للمردودية الداخلية للتلاميذ الابتدائي فنلاحظ من الجدول رقم1 انه لم يكن هناك تحسن ملحوظ في مردودية تلاميذ مدارس الابتدائية الا في الفترة 2010–2019، حيث انخفض نسبة الرسوب المدرسي في المدارس الابتدائية من 10.84% الى 5.5%، وهذا نتيجة الإصلاحات التربوية التي باشرتها الدولة واهمها قانون التوجيهي للتربية الوطنية رقم 08–04 في سنة 2008 الذي قرر اجبارية التدريس حتى السن القانوني 16 سنة، وتبعتها ارتفاع مستمر في مخصصات الدعم التعليم من 55 مليار دج في سنة 2007 الى 130 مليار دج في سنة 2020 أي ارتفاع 136%. بالإضافة الى توفير الغذاء لكافة تلاميذ المدارس الابتدائية وبلغت نسبة التغطية 80% من مجموع تلاميذ في انتظار بلوغ 100% بعدما كان يقتصر الامر على الذين يقطنون في مناطق بعيدة. وتوفير الكتب للفقراء تلاميذ سنة أولى ابتدائي والنقل بالمجان ساعد في تحسن مردودية التلاميذ في المدارس الابتدائية. اما في المدارس التعليم المتوسطي والثانوي فكانت نسبة الإعادة في سنة الدراسية 2015–2016 ب 19.34% و19.57% على الترتيب (مجلس المحاسبة، 2018، صفحة 56) وفي السنة الدراسية 2017–2018 كانت النسبة إعادة الدراسة ب 18.76% (مجلس المحاسبة، 2020، صفحة 73)

أما فيما يخص التسرب المدرسي في المدارس الابتدائية فشهدت هي أخر تذبذب بين الارتفاع والانخفاض في النسب وشهدت السنة الدراسة 2005–2006 مستويات قياسية بمعدل 9.8% وهي معدلات الكبيرة، وبالرغم من تراجعه في سنة الدراسية 2017–2018 بمعدل 3.73% إلا انه سرعان ما ارتفع إلى معدل 8.44% وهذا راجع إلى أن منح التمدرس التي تمنحها الدولة للأسرة المعوزة والتي كانت 2000 دج في السنة تعتبر قليلة جدا ولا تلبي احتياجات متطلبات الدراسة من أدوات المنزلية ومصاريف

تلاميذ. وهذا أدى الى عدم مزاولة واستمرار التلاميذ للدراسة في المدارس الابتدائية لعدم قدرت أولياء التلاميذ على توفير لهم مستلزمات الدراسة. أما بالنسبة للتسرب المدرسي في مدارس التعليم المتوسطي والثانوي فكانت النسب قي السنة المدرسية 2015-2016 7.28% و17.32%(مجلس المحاسبة، 2018، صفحة 56) في سنة الدراسية 2017-2018 فكان التسرب المدرسي في مدارس التعليم المتوسطي يتراوح بين 6.37% و12.27% في السنة الرابعة.(مجلس المحاسبة، 2020، صفحة 73)

وفيما يتعلق بنسبة الأمية نلاحظ ان هناك تحسن مستمر في انخفاض ظاهرة الأمية في المجتمع حيث انخفض معدل الأمية في الجزائر من 22.3% في السنة الدراسية 2007-2008 إلى نسبة 8.44% في سنة الدراسية 2019-2020، وكانت لتكون أفضل لو استطاعت سياسة الدعم الحكومي من تخفيض ظاهرة التسرب المدرسي في المدارس الابتدائية إلا أن مساهمة دعم التعليم في تمويل إستراتيجية الوطنية لمحو الأمية والتي تهدف إلى محاربة الأمية وتعليم الأشخاص القراء والكتابة قد مكن من تخفيض نسبة الأمية إلا أكثر من نصف في ظرف 9 سنوات (2011-2020).

وكان دعم التعليم في المؤسسات التعليم العالي كان أكثر فعالية مما هو موجود في المؤسسات التربية، حيث استطاعة سياسة الدعم الحكومي تشجيع أكثر عدد من الأفراد لمزاولة تعليمهم الجامعي واكتساب مهارات التعليم العالي وارتفع عدد الوافدين في الجامعات والمؤسسات التعليم العالي من اقل من نصف مليون في سنة الدراسية 2000-2001 إلى أكثر من مليون ونصف مليون في سنة الدراسية 2018-2019 أي ارتفع العدد أكثر من 3 مرات. والسبب في ذلك ان قيمة الدعم التي تخصصه الدولة لقطاع التعليم العالي اكبر من الدعم التي تخصصه لقطاع التربية حيث كانت قيمة التحويلات الواردة في ميزانية وزارة التعليم العالي في سنة 2019 ب 65.979 مليار دج، اما بالنسبة لوزارة التربية فقدرت قيمة التحويلات ب 23.537 مليار دج اي اكثر من مرتين بالرغم من ان عدد المتمدرسين في مؤسسات التربية الوطنية اكثر من 5 مرات مما هو موجود في مؤسسات التعليم العالي وهذا نظرا لاهتمام البالغ والتغطية الكبيرة في توفير النقل والاطعام حيث استفادة في سنة 2018 اكثر من مليون و120 الف طالب من منحة مدرسية أي بنسبة 72% من عدد الطلبة، واكثر من مليون 340 الف طالب استفاد من خدمات الاطعام بنسبة 86% من عدد الطلبة، وحوالي 96% من الطلاب قد استفاد من خدمات النقل الجامعي، وتم إيواء اكثر من 462 الف طالب بنسبة 30% عدد الطلبة(مجلس المحاسبة، 2022، صفحة 54).

وما نستنتجه ان سياسة الدعم التعليم في قطاع التربية لم يتميز بالفعالية في علاج حالات الفشل الدراسي وتخفيض من ظاهرة التسرب المدرسي، وتمكن من تقليل من ظاهرة الامية، وكان فعاليته افضل في قطاع التعليم العالي فيتزايد عدد المسجلين في مؤسسات التعليم العالي بأكثر من ثلاث مرات.

2.4الدعم الصحي:

على غرار قطاع التعليم يمثل قطاع الصحة احد اهم مؤشرات التنمية الاجتماعية والبشرية. وتشكل قيمة الدعم المخصص لقطاع الصحي أهمية كبيرة حيث بلغت نسبتها في وزارة الصحة وإصلاح المستشفيات في الفترة 2017–2019 بين 83% و85%، وقد خصص هذا الدعم لتسيير وشراء الادوية لمختلف المؤسسات الصحية لتكفل بالأشخاص.(مجلس المحاسبة، 2022، صفحة 61) والهدف من هذا النوع من الدعم هو توفير الرعاية الصحية للمواطنين من خلال توفير التغطية الصحية المناسبة والعلاج المجاني لتحسن الوضعية الصحية للأفراد.

1.2.4 تحسن وضعية الصحية للأفراد:

ومن اجل معرفة الأهداف المحققة في تحسن الوضعية الصحية للأفراد فقد قمنا بدارسة تطور تحسن بعض المؤشرات الصحية والتي كانت كالآتي:

الجدول رقم 2: تطور مؤشرات الوضعية الصحية في الجزائر خلال الفترة 2000-2020

السنوات	قيمة الدعم المخصصة للصحة	معدل مواليد أموات ‰	معدل وفيات الرضع إجمالي ب ‰	معدل وفيات الأطفال دون الخامسة من العمر إجمالي ب‰	احتمال البقاء على قيد الحياة عند الولادة
2000	33,30	24.7	36.9	43	72.5
2001	42,17	24.7	37.5	43,5	72.4
2002	49,99	27	34.7	40,2	73.4
2003	60,02	25,5	32.5	38	73.9
2004	63,40	25.0	30.4	35,7	74.8
2005	60,44	23,6	30.4	35,5	74.6
2006	67,41	21.4	26.9	31,6	75.7
2007	79,62	21.4	26.2	31	75.7
2008	151,73	19.9	25.5	29,7	75.6
2009	176,95	18.4	24.8	29	75.5
2010	199,28	18.2	23.7	27,5	76.3
2011	367,82	16.7	23.1	26,8	76.5
2012	364,85	15.9	22.6	26,1	76.4
2013	263,71	15.4	22.4	26,1	77
2014	320,48	14.6	22.0	25,6	77.2
2015	325,20	13.9	22.3	25,7	77.1

77.6	24	20.9	13.2	321,34	2016
77.6	24	21.0	12.5	330,19	2017
77.7	24,2	21.0	12.1	330,21	2018
77.8	24,2	21.0	12.0	336,87	2019
76.3	21,3	18.9	13.6	354,68	2020

المصدر: معطيات الديوان الوطني للإحصاء

من الجدول رقم 2 نلاحظ أن حصة الدعم المخصص لتوفير الرعاية الصحية للمواطنين قد ارتفع إلى أكثر من 10 مرات في الفترة 2000-2020، حيث كانت الزيادة من 33.30 مليار دج في سنة 2000 إلى 354.68 مليار دج في سنة 2020، وهذا راجع إلى أهمية قطاع الصحة وتحسين الوضع الصحي لدى الدولة الجزائرية، وبهذا استطاعت سياسة الدعم من توفير الحماية الصحية للمواطنين حيث كان هناك تحسن مستمر في مؤشر معدل مواليد الأموات من إجمالي مواليد في الفترة (2002-2020) وتراجع من 27‰ في سنة 2000 إلى 13.6‰ في سنة 2020 إي تراجع إلى ما يقارب النصف. وهذا ما حدث أيضا مع مؤشر معدل وفيات الرضع من إجمالي عدد الرضع ومؤشر معدل وفيات الأطفال دون الخامسة من مجموع الأطفال دون الخامسة حيث شهدت الفترات (2001-2020) تحسن مستمر في هذين المؤشرين حيث تراجع معدل وفيات الرضع من 37.5‰ في سنة 2001 الى 18.9‰ في سنة 2020. وانخفض معدل وفيات الأطفال دون الخامسة من 43.5‰ في سنة 2010 الى 21.3 في سنة 2020، وفي كلتا المؤشرين تراجع إلى نصف في سنة 2020 ما كان عليه في سنة 2001. أما بالنسبة لمؤشر احتمال البقاء على قيد الحياة عند الولادة فهو كذلك شهد تحسن في الفترة 2000-2019 حيث ارتفع سن المتوقع للبقاء على الحياة من 72.5 سنة في عام 2000 إلى 77.8 سنة في عام 2019 وتراجع في عام 2020 إلى 76.3 بسبب انتشار وباء كورونا في الجزائر وما خلفه من وفيات كثر.

وبالتالي فإن سياسة الدعم الحكومي قد تمكنت من توفير الرعاية الصحية لأكثر فئة ضعيفة وعرضتا لتعقيدات الصحية لعدم امتلاكهم لمقومات البدنية والصحية لمجابهة الأمراض أو الأوبئة، والتي هي فئة المواليد الجدد والرضع والأطفال دون الخامسة، وزيادة طول عمر الإنسان ب 5 سنوات تقريبا.

ولتأكد من دور سياسة الدعم الحكومة في تحسين توفير الرعاية الاجتماعية للمواطنين قمنا بدراسة تطور تحسن في توفير التغطية الصحية للمواطنين وكانت النتائج في الجدول الموالي:

الجدول 03: التغطية الصحية في الجزائر خلال الفترة 2000-2018

السنوات	عدد الأسرَّة	طبيب واحد لكل (عدد الأشخاص)	طبيب أسنان واحد لكل (عدد الأشخاص)	صيدلي واحد لكل (عدد الأشخاص)
2000	54 618	941	3 711	6 318
2001	54 869	918	3 673	6 206
2002	55 233	887	3 639	6 033
2003	57 086	876	3 681	5 582
2004	58 906	858	3 660	5 321
2006	57 597	849	3 457	4 607
2008	60 532	721	3 248	4 314
2009	61 690	677	3 167	4 148
2010	61 779	640	3093	3962
2012	68638	590	3018	3686
2013	69913	578	2996	3634
2014	71046	566	2970	3531
2015	71826	544	2929	3483
2016	72401	545	2971	3435
2017	74431	529	2925	3382
2018	75552	521	2837	3303

المصدر: معطيات الديوان الوطني للإحصاء

ما نلاحظه من الجدول رقم 3 أن هناك تحسن في توفير التغطية الصحية المناسبة للمواطنين حيث ارتفع عدد الأسرة من 54618 في عام 2000 إلى 75552 في عام 2018 أي بزيادة قدرها أكثر 20 ألف سرير وبنسبة 38%، وتراجع عدد الأشخاص التي يتكفل طبيب بمعالجتهم وتشخيصهم من 941 شخص في عام 2000 الى 521 شخص بنسبة 44%،وانخفض عدد الأشخاص الذين يشرف عليهم طبيب أسنان واحد من 3711 شخص في سنة 2000 الى 2837 شخص في سنة 2018 بمعدل 23%، وبالنسبة لعدد الأشخاص الذي يتكفل بهم صيدلي فتراجع من 6318 شخص في سنة 2000 إلى 3303 في سنة2018بنسبة 47%. وهذا ما يسمح بزيادة مردودية الطبيب في علاج المواطنين مع ارتفاع عدد الأسرة وكذلك وتوفير الدواء الذي يقدم من طرف الصيدلي ومن ثم توفير الرعاية الصحية أحسن للمواطنين.

ومن خلال تقييمنا للوضع الصحي وتغطية الصحية المتواجد فان سياسة الدعم الحكومي استطاعت توفير الرعاية الصحية المناسبة للمواطنين مما سمح تحسن الوضع الصحي في المجتمع.

3.4دعم السكن:

تلقى سياسة دعم السكن عناية خاصة من قبل الحكومة الجزائري حيث كانت حصتها من مجموع التحويلات الاجتماعية في سنة 2019 نسبة 23.05% وتنقسم مخصصات الدعم السكن على عدة الصيغ وهي السكنات العمومية الايجاري والسكن الريفي والترقية المدعمة وبيع بالإيجار. والهدف من دعم السكن هو مساعدة الفئات الهشة ومحدودة الدخل وفئات متوسطة الدخل على الحصول على سكن ملائم توفير السكن المناسب لكافة افراد المجتمع مع التركيز الفئة الهشة والريفية وكانت كالاتي:

جدول رقم 4: تطور السكنات المدعة الموزعة بين فترة 2010-2020

السنوات	قيمة الدعم الصحي مليار دج	السكن العمومي الايجاري LPL	السكن الريفيHR	السكن الترقوي المدعم LPA	سكن بيع بالإيجار	مجموع السكن المدعم	نسبة استفادة الطبقة الهشة والريفية من السكن%
2000	67,76	60484	34493	23535	0	118512	80,14
2001	74,61	48941	29933	17099	0	95973	82,18
2002	76,69	54310	22283	19048	0	95641	80,08
2003	99,22	37208	13068	15090	0	65366	76,91
2004	81,03	24668	24045	17285	5885	71883	67,77
2005	114,64	25834	42907	15787	12350	96878	70,96
2006	147,72	43527	76287	23769	7128	150711	79,5
2007	204,34	44079	88336	19325	8491	160231	82,64
2008	285,78	57657	104968	37123	1827	201575	80,68
2009	195,62	55550	91492	37924	9043	194009	75,79
2010	324,52	56501	76239	28889	7777	169406	78,36
2011	754,15	71932	66521	28114	6816	173383	79,85
2012	461,71	64465	85562	24732	2422	177181	84,67
2013	250,63	76851	152668	17915	3016	250450	91,64
2014	255,19	92387	208730	23401	1623	326141	92,33
2015	403,28	118472	151353	27630	3204	300659	89,74
2016	471,29	115275	142388	24871	17120	299654	85,99
2017	304,93	95159	112308	20371	49908	277746	74,7
2018	396,07	105934	63900	18633	64048	252515	67,26
2019	396,98	64275	83752	14868	49353	212248	69,74
2020	384,33	52918	49292	11051	57497	170756	59,86
المجموع	5750,49	1366427	1720525	466460	307508	3860918	79,95

المصدر: من إعداد الباحث وبالاعتماد على

1. موقع وزارة السكن والتهيئة العمرانية: التصفح يوم 2020/09/28 ويوم 2022/01/27
2. معطيات الديوان الوطني للإحصاء

3. وزارة المالية، مديرية العامة لتقديرات والسياسات: تقارير تقديم مشاريع القوانين المالية
4. كمال قويدري، دراسة قياسية لأثر التحويلات الاجتماعية على ظاهرة الفقر في الجزائر، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، سنة 2015، ص.

كل فئة لها صيغة معينة من سكنات المدعم حيث أن السكن:(وزارة السكن و التهيئة العمرانية)

- ✓ العمومي الايجاري: مخصصة للأفراد او الفئات الذين لا يتعدى دخلهم الشهري للأسرة 24 ألف دينار.
- ✓ الريفي: مخصصة للعائلات التي يكون مجموع دخل الزوجين اقل أو يعادل ست (06) مرات الدخل الأدنى الوطني المضمون (SNMG).
- ✓ الاجتماعي التساهمي (ترقوي مدعم حاليا) وبيع بالإيجار: مخصصة لفئات او افراد ذات الدخل يتراوح بين أربعة وعشرين (24) ألف دينار ويعادل ست (6) مرات الدخل الوطني الأدنى المضمون.

نلاحظ من الجدول رقم 4 ان حصة دعم المخصص لقطاع السكن ارتفع من 67.76 مليار في سنة 2000 الى 754,15 في سنة 2011 ارتفع بأكثر من 11 مرة في ظرف 10 سنوات فقط، وهذا نظرا لأهمية التي توليها الدولة لتوفير السكن للسكان وخاصة الفئة الهشة والريفية. حيث من خلال الجدول رقم 4 نلاحظ ان دعم السكن سمح في الفترة 2000-2020 في الحصول على اكثر من مليون و366 الف سكن للعائلة الهشة والقطانة في مناطق الحضرية، واكثر من مليون و720 الف سكن للعائلة قاطنة في مناطق الريفية، واكثر من 773 الف سكن للعائلة التي تنتمي للفئات متوسطة الدخل. وكان مجموع السكن المدعم الموزع في تلك الفترة يقدر بأكثر من 3 ملايين و860 الف سكن، كان قد استحوذت الفئات الهشة وسكان مناطق الريفية على ما يقارب 80% من هذه السكنات. وبالتالي سياسة دعم السكن كانت منحازة لفئات الهشة وذات الدخل المحدود وسكان مناطق الريفية. وبالنظر الى حجم الدعم الذي خصص للسكان مناطق الريفية والتي كانت في الفترات عديدة تحتل الصدارة من حيث استفادتها من السكنات المدعمة يدفعنا الى تساؤل حول انعكاساتها على ظاهرة السكن الريفي.

1.3.4 دور سياسة دعم في تقليل من ظاهرة النزوح الريفي:

لقد تم توزيع اكثر من مليون و720 الف سكن ريفي مخصص لسكان المناطق الريفية وكانت هي اعلى صيغة استحوذت على اكبر حصة من سكنات مدعمة في الفترة 2000-2020 بنسبة 44.56%، وهذا من اجل تشجيع سكان الريف في البقاء في مناطقهم، وتقليل من ظاهرة النزوح الريفي وتحقيق التنمية الريفية، ولدراسة دور سياسة الدعم الحكومي في تقليل من ظاهرة النزوح الريفي قمنا بدراسة تطور نمو سكان مناطق الريفي في فترة توزيع سكنات الريف وكانت النتائج كالتالي:

الجدول رقم 5: تطور حصة سكن الريفي من سكنات المدعمة ونمو سكان الريف

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
نسبة حصة السكن الريفي من مجموع السكن المدعم (%)	28,62	31,18	23,29	19,99	33,45	44,29	50,62	55,13	52,07	47,16	45	38,37	48,29	60,96	64	50,34	46,83	39,09	24,7	39	28,24
معدل نمو عدد سكان الريف	-0,62	-0,688	-0,753	-0,778	-0,763	-0,713	-0,66	-0,604	-0,549	-0,451	-0,37	-0,284	-0,209	-0,146	-0,109	-0,082	-0,066	-0,054	-0,078	-0,133	-0,213

المصدر: من اعداد الباحثين وبالاستعانة ب

1. الجدول رقم 4
2. معطيات البنك الدولي

من الجدول رقم 5 نلاحظ ان معدل نمو سكان الريف تزايد في سنة 2003 بتزايد حصتهم من السكنات المدعمة حيث تم في الفترة (2004–2017) زيادة في حصة سكنات الريفية مقابل الفترات السابقة، مما سمح بزيادة مستمرة في معدل نمو سكان الريف وتراجع ظاهرة النزوح الريفي، وبالرغم من تراجع حصتهم للسكنات في سنة 2011 الا انه تم تعويضهم في سنة 2014 بحصة هي الأكبر في الفترة 2000–2020 بنسبة 64% من مجموع سكنات الموزعة، وهذا ما شجع على بقاء السكان وتثبيتهم في أراضي الريفية لتحقيق التنمية الريفية والتقليل ظاهرة النزوح الريف، حيث ازداد معدل نمو السكان من – 0.778% في سنة 2003 إلى –0.054 % في سنة 2017. ولكن في الفترة 2018–2020شهدت تراجع حصة سكان المناطق الريفية من السكنات المدعمة، مما شجعهم على توجه نحو الصيغ الأخرى مثل سكنات بيع بالإيجار (عدل) والتي كانت متاحة لهم. مما ادى الى انخفاض معدل نمو سكان الريف من –0.054 % في سنة 2017 الى –0.213% في سنة 2020 وبالتالي ارتفاع ظاهرة النزوح الريفي. وتجدر الاشارة ان سياسة الدعم الحكومي اقتصر دورها فقط في تقليل من ظاهرة النزوح الريفي وليس القضاء على هذه الظاهرة، حيث تشير بيانات الجدول ان هناك تراجع في عدد سكان الريف من سنة لأخرى وهذا ما يؤكد ان معدل نمو سكان الريفي كان في الفترة 2000–2020 سالبا.

5.4 دور الدعم في محاربة الفقر:

1.5.4 جهود سياسة الدعم الحكومي في محاربة الفقر:

تسعى سياسة الدعم الحكومي الى محاربة الفقر سواء من خلال رفع مستوى معيشي للفئات المحتاجة، وتوفير السلع الغذائية بأسعار تتناسب اجور المنخفضة، بالإضافة الى توفير الحماية الاجتماعية لفئات المحتاجة وهذا عبر عدة سياسات وهي :

1.1.5.4 سياسة دعم اسعار السلع الاساسية: هدف من هذه السياسة هو توفير الغذاء الاساسي بأسعار تتناسب مداخيل الافراد وخاصة الفئات الفقيرة ومحدودة الدخل وسمحت هذه السياسة في توفير سلع الاساسية بأسعار اقل من تكلفتها الحقيقية.

2.1.5.4 حماية الاجتماعية لفئة المتقاعدين وأصحاب المعاشات الصغيرة: في ظل ارتفاع مستمر في مؤشر اسعار الاستهلاك كان على الدولة دعم هذه الفئة من المجتمع من اجل حفاظ او زيادة من قدراتهم الشرائية ورفع مستوى معيشتهم، حيث خصصت لهم عدة منح نقدية وبصفة دورية ومتمثل في:(مجلس المحاسبة، 2018، صفحة 61)

- ✓ علاوة تكميلية شهرية لفائدة أصحاب منح التقاعد (ICPRI)
- ✓ علاوة تكميلية شهرية لفائدة أصحاب المنح (ICAR)
- ✓ التعويض التكميلي للمنح والريوع (ICPR)
- ✓ التعويض التكميلي التفاضلي من أصحاب المعاشات الصغيرة
- ✓ زيادة استثنائية بنسبة 5% على المعاشات ومنح التقاعد من نظام الأجراء وغير الأجراء
- ✓ إعادة تثمين استثنائي لمعاشات منح التقاعد لنظام الأجراء وغير الأجراء

واستفادة حوالي 4 ملايين و126 الف شخص من هذا النوع من الدعم نقدي مباشر في سنة 2015 بكلفة 122.270 مليار دج،(مجلس المحاسبة، 2018، صفحة 61) وارتفع الى ما يقارب 4 ملايين و180 الف مستفيد في سنة 2016 صرف حوالي 123.928 مليار دج،(مجلس المحاسبة، 2019، صفحة 60)حتى انخفض إلى 3 ملايين و3984 مستفيد في سنة 2019 بتكلفة 131.747 مليار دج.(مجلس المحاسبة، 2022، صفحة 61)

3.2.5.4 حماية الاجتماعية لفئة المعاقين: ويقوم الدعم الحكومي بحماية الاشخاص المعاقين عبر منحهم دعم نقدي مباشر تدعى منحة التضامن الجزافية AFS وتتراوح بين 10000 دج و8000دج،

ويستفيد منها حوالي 2740 الف معاق بالإضافة الى توفير تامين الصحي وقد كلفت هذه السياسة مبلغ 14 مليار دج في السنة.(مصالح الوزير الاول، 2019، صفحة 26)

4.2.5.4 حماية الاجتماعية لفئة المعوزين: وتقدم لهم منحة التضامن الجزافية AFS على غرار فئة المعاقين واستفادة منها ما يقارب 950 ألف شخص من بينهم 300 ألف معيل في سنة 2018، بالإضافة الى حصولهم على تغطية الاجتماعية.(مصالح الوزير الاول، 2019، صفحة 26)

5.2.5.4 حماية الاجتماعية لفئة المسنين: بالإضافة الى حماية المعاقين والمعوزين تستفيد فئة المسنين من دعم نقدي مباشر، حيث استفادة قرابة 300 الف مسن من منحة التضامن الجزافية AFS.(مصالح الوزير الاول، 2019، صفحة 27)

6.2.5.4 حماية الاجتماعية لفئة البطالين: تتمثل دور الدعم في توفير الحماية الاجتماعية للبطالين في محاربة الفقر والتهميش وتحسين الظروف المعيشية للمحتاجين الذي يعيشون في مناطق الفقيرة، وهذا عبر تخصيص لهم منح او دخل بصفة دورية وتوفير لهم مناصب العمل لتخفيف من معانات الحياة والفقر، وأطلقت الدولة عدة برامج في اطار سياسة الدعم الحكومي وهي برنامج الاشغال ذات المنفعة العامة والاستعمال المكثف لليد العاملة، وبرنامج الجزائر البيضاء والذي يهدف الى خلق مناصب عمل مؤقتة وخلق مشاريع متناهية الصغر، وبرنامج الادماج الاجتماعي المهني والذي يعتبر احدى اليات التشغيل ولكن ما يعاب عليه ان قيمة الدعم الممنوح لهذه الفئة الاخيرة ضئيلة قدرت ب6000 دج وبغض النظر عن توفير التغطية الاجتماعية لهم. وقد قدر عدد مناصب العمل التي انشات في اطار هذه البرامج ب 31092 منصب عمل.(مجلس المحاسبة، 2022، صفحة 62)

2.5.4 انعكاسات سياسة الدعم الحكومي على ظاهرة الفقر في الجزائر:

لتوضيح انعكاسات هذه التحويلات سواء كانت عينية مثل دعم السلع الغذائية او نقدية مباشرة مثل منحة التضامن الجزافية لمعاقين وأصحاب الدخل الضعيف والمسنين ومنح التشغيل ومنح لأصحاب التقاعد الصغيرة، وفي ظل عدم توفر احصائيات حديثة حول معدل الفقر، ارتأينا ان ندرس تطور الوضعية الغذائية والاستهلاكية للمواطنين لمعرفة تحسن الرفاهية الاجتماعية ومستوى المعيشي للأفراد.

جدول رقم 6: تطور سوء التغذية والاستهلاك الحقيقي للفرد في الفترة 2001-2020

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
انتشار نقص التغذية (٪ من السكان)	8	7,3	7	7	6,7	6,4	5,9	5,6	5,3	4,6	4	3,3	3,1	2,9	2,8	2,8	2,7	2,5	2,5
تطور استهلاك الحقيقي الفردي في السنة(دج)	58 851,56	61 475,15	62 074,94	65 568,91	68 442,14	69 320,39	72 154,26	76 349,30	79 538,30	82 491,51	85 512,54	88 136,59	92 546,94	95 622,91	97 763,47	97 719,26	97 783,55	97 991,22	97 699,28

المصدر : من اعداد الباحث وبالاعتماد على

1. معطيات من البنك الدولي
2. معطيات الديوان الوطني للإحصاء

من الجدول رقم 6 نلاحظ انخفاض في نسبة نقص التغذية في المجتمع من 8 % في سنة 2001 الى 2.5% في سنة 2019 وهناك تحسن مستمر في تقليل من ظاهرة نقص التغذية ونلاحظ تحسن كبير في مستوى معيشي للأفراد حيث ارتفع الاستهلاك الحقيقي للفرد في السنة من 58581.56 دج في عام 2001 الى 97699.28 في عام 2019 أي تحسن بنسبة 66%. وبالتالي سياسة الدعم الحكومي استطاعت تقليل من ظاهرة نقص التغذية ورفع مستوى معيشي للأفراد في المجتمع الجزائري وبالتالي أصبحت احد اليات مهمة في محاربة والتقليل من ظاهرة الفقر في الجزائر.

وقد اكدت دراسة للباحث كمال قويدري من خلال قيامه ب "دراسة اثر التحويلات الاجتماعية على ظاهرة الفقر في الجزائر" ان اجمالي التحويلات الاجتماعية لها علاقة سلبية مع معدلات الفقر في الجزائر، وبالتالي استطاعت سياسة الدعم الحكومي من تلبية واشباع حاجات الاساسية الغذائية وغير الغذائية، حيث خلصت النتائج ان زيادة من قيمة تحويلات الاجتماعية ب 1 مليار دج يتسبب في تراجع معدل الفقر بنسبة 0.007%.(قويدري، 2015) ولكن من خلال قراءتنا للنتيجة المتحصل عليها نرى ان سياسة الدعم الحكومي لا تساهم بصورة فعال في خفض معدلات الفقر، وهو ما دفعنا الى تساؤل حول كفاءة الاجتماعية لسياسة دعم الاسعار في استفادة الفقراء من الدعم الحكومي.

4.6 تقييم كفاءة الاجتماعية لسياسة دعم الأسعار :

في سنة 2001 قام الديوان الوطني للإحصاء بدراسة سلوك الاستهلاكي للأسر اتجاه مجموعة من السلع والخدمات حسب دخل الاسر، ومن بينها السلع مدعمة من طرف الدولة، حيث قسمت هذه الدراسة المجتمع الى 5 فئات بالتساوي من فئة الاكثر فقرا الى الفئة الأكثر غنى أي الخمسية الأولى إلى الخمسية الخامسة بالترتيب، وكانت نتائج الدراسة كالتالي:

جدول رقم 7: حجم استهلاك الافراد للسلع المدعمة حسب فئات المجتمع لسنة 2011 الوحدة: مليون دج

المواد المدعمة	فئات الدخل	فئة الخمسية الأولى	فئة الخمسية الثانية	فئة الخمسية الثالثة	فئة الخمسية الرابعة	فئة الخمسية الخامسة	المجموع
الحبوب	القيمة	45627	58320	65857	73599	84039	327442
	النسبة المئوية	%14	%17,80	%20,10	%22,40	%25,70	%100
الحليب ومشتقاته	القيمة	18117	26502	31264	36671	45481	158035
	النسبة المئوية	%11,50	16,80%	19,80%	23,20%	28,80%	%100
السكر	القيمة	9075	11982	14433	17461	21980	74931
	النسبة المئوية	12,10%	16%	19,30%	23,30%	29,30%	%100
الزيت الغذائي	القيمة	15573	21794	26735	30930	38406	133438
	النسبة المئوية	11,70%	16,30%	20%	23,30%	28,80%	%100
الوقود	القيمة	2496	4417	8253	11653	24711	51530
	النسبة المئوية	4,80%	8,60%	16%	22,60%	48%	%100
الكهرباء وغاز المدينة	القيمة	4626	7241	11205	13589	21460	58121
	النسبة المئوية	%7,96	%12,46	%19,28	%23,38	%36,92	%100

المصدر: من اعداد الباحثين وبالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصاء

من الجدول رقم 7 نلاحظ أن الفئة أكثر غنى (الفئة الخمسية الخامسة) أكثر استفادة من دعم المخصص للحبوب من جميع الفئات أخرى وتعادل ما يستفيد منه 40% من الاسر الأكثر فقرا أي الفئة الخمسية الأولى والثانية. اما فيما يخص الحليب والسكر وزيت المائدة فكانت حصة استفادة الفئة اكثر غنى (الفئة الخمسية الخامسة)نسبة 30% من الدعم المخصص لهذه السلع، اما الفئة الخمسية الأقل الفقر فاقتصر حجم استفادتهم من الدعم الموجه لهذه المواد نسبة 12%، وعلى غرار دعم الحبوب فقد عادل استفادة الفئة الخمسية الأكثر غنى استفادة فئتين الخمسيتين الأكثر فقرا.

اما فيما يخص دعم مادة الوقود فقد استفادة فئة الخمسية الأكثر غنى بنصف الدعم تقريبا المخصصة للوقود وهو ما يمثل 10 اضعاف ما يستفيد منه فئة الخمسية الأكثر فقرا. وبالنسبة لدعم الكهرباء والغاز المدينة فان حجم استفادة الفئة الخمسية الأكثر فقرا هو أقل بأربع مرات ما تستفيد منه الفئة الخمسية الخامسة والتي هي الأكثر غنى في المجتمع. مع العلم ان حجم دعم مواد الطاقة في الجزائر في سنة 2014 قدر ب 1386 مليار دج وهو ما يمثل 8.06% من ناتج المحلي الإجمالي.(MINISTERE DES FINANCES, 2015, pp. 17-32) وبالتالي سياسة دعم الأسعار لم تكن موجهة للفئات الفقيرة بل كانت منحازة الى الفئات الغنية وذات الدخل المرتفع خاصة فيما يخص المواد الطاقوية وبالتالي سياسة الدعم الأسعار لا تتمتع بالكفاءة في تحقيق العدالة الاجتماعية وتقليل

الفوارق الاجتماعية بل كانت لها نتائج عكسية بحيث كانت استفاد أصحاب الدخل المرتفع اكثر بكثير من أصحاب الدخل الضعيف مما زاد في اتساع الفجوة بين فئات المجتمع وهذا بسبب سياسة الشمولية لدعم الأسعار وعدم حصرها في الفئة الفقيرة والمستحقة فقط.

5.تحليل النتائج:

من خلال دراستنا التحليلية فان سياسة الدعم الحكومي قد ساهمت في تحقيق التنمية الاجتماعية وتحسن مستوى الاجتماعي للمواطنين من خلال:

- ✓ مساهمتها في زيادة عدد المتمدرسين في مقاعد الدراسة لمؤسسات التربية في الفترة 2009-2020 بنسبة 20% وزيادة عدد الوافدين في جامعات الجزائرية واكتسابهم مهارات التعليم العالي الذي يخولهم لدخول الى سوق الشغل بكفاءة. وقد ساهمت في تقيلي من ظاهرة الامية الا انها افتقدت الى فعالية مكافحة ظاهرة التسرب المدرسي، وإعادة الدراسة.
- ✓ توفير الرعاية الصحية وتوسع في التغطية الصحية للمواطنين مما سمح بتحسين مؤشرات الصحية في الفترة 2000-2020 مثل تراجع معدل مواليد الأموات من 24.7‰ الى 13.6‰ ومعدل وفيات الرضع الإجمالي من36.9‰ الى 18.9‰ ومعدل وفيات الأطفال اقل من خمسة سنوات من 43‰ الى 21.3‰، وعمر المتوقع لحياة الانسان من 72.5 سنة الى 76.3 سنة. وبالنسبة لقطاع السكن سمحت سياسة الدعم الحكومي
- ✓ توفير السكن لأكثر من مليون و366 الف عائلة للفئات الهشة وذات دخل الضعيف القاطنة في مناطق الحضرية، واكثر من مليون و720 الف سكن للعائلات القطنة في المناطق الريفية، واكثر من 773 الف سكن للعائلات ذات دخل متوسط حيث سمح هذا الاجراء بتوزيع اكثر من 3 ملايين و860 الف سكن للعائلات وكانت موجهة للعائلات الفقيرة ومحدودة الدخل وسكان مناطق الريفية بنسبة 80%. وقد خصص حصة قدرها 44.50% من السكنات المدعمة لسكان مناطق الريفية وهي اكبر حصة من كل صيغ أخرى مما سمح من تقليل مستمر من حدة ظاهرة النزوح الريفي في الفترة 2003-2017 من خلال تخفيض حدة تناقص عدد سكان الريف من نسبة 0.778% الى0.054%.
- ✓ سياسة الدعم الحكومي ساهمت في تقليل من ظاهرة الفقر عبر سياسات الحماية الاجتماعية تحويلات النقدية مباشر للفئات الهشة وهي أصحاب معاشات التقاعد الصغير والفئة المعاقين والمعوزين والمسنين وتوفير الغذاء بأسعار تتناسب مع دخول الضعيفة، وحماية البطالين عبر خلق اكثر من31 الف منصب وهذا الاجراء سمح بتقليل من ظاهرة نقص التغذية من 8% في سنة 2001 الى 2.5% في سنة 2019

وتطور استهلاك الحقيقي للفرد في السنة من 58251.56 دج في سنة 2001 الى 97699.28 دج في سنة2019، الا انه لم تتميز بالكفاءة الاجتماعية حيث ان هناك 2.5% يعانون من نقص التغذية واستحوذت حوالي 40% من المجتمع اكثر غنى بحصة قدرها 60% من دعم المخصص للسلع الأساسية والطاقوية، اما 40% من فئات الفقيرة في المجتمع لم تستفد سوى ما يقرب 20% من للسلع المدعمة. وبالتالي لم تتسم بعدالة الاجتماعية لتقليل من فوارق الاجتماعية.

6. الخاتمة:

لقد ساهمت سياسة الدعم الحكومي في تحقيق التنمية الاجتماعية عبر مساهمتها في تحسين ونهوض بالقطاعات التعليم والصحة والسكن عبر مساهمتها في انخفاض نسبة الامية وتزايد عدد الوافدين في مؤسسات التعليم وتوفير الرعاية الصحية للأفراد واسكان اكثر من 3 ملايين و860 الف عائلة استحوذت الفئة الهشة والريفية على حصة 80% من سكنات المدعمة. واستطاعت سياسة الدعم الحكومي التقليل من ظواهر الاجتماعية السيئة مثل ظاهرة النزوح الريفي والفقر والبطالة والامية ونقص التغذية، وبنسبة قليلة ظاهرة التسرب المدرسي التي لم تكن لسياسة الدعم الحكومي فعالية في تقليل من هذه الظاهرة. بالإضافة الى عدم كفاءتها في استفادة وتوجيه السلع المدعمة للفئات الفقيرة والمحتاجة حيث استحوذت نسبة كبيرة منها فئات غير محتاجة للدعم. وبالتالي سياسة الدعم الحكومي ساهمت في تحقيق التنمية الاجتماعية وافتقدت للكفاءة في فعل ذلك.

1.6اقتراحات والحلول:

العمل على رفع من كفاءة الاجتماعية لسياسة الدعم الحكومي عبر اصلاح سياسة الدعم الشامل الى سياسة الدعم موجه للفئات المحتاجة وصب منح نقدية مباشرة لهم، على أن تكون سياسة الغاء الدعم تدريجية لتفادي اعتراضات مواطنين قد يؤدي الى نتائج كارثية على مستوى السياسي والأمني، بالإضافة الى ان تحويلات النقدية المباشرة يجب ان يصاحبها مرونة في الإنتاج والا هذه التحويلات سينتج عنه زيادة من معدلات التضخم، وبالتالي تصبح زيادة في الدخول اسمية وليست حقيقية.

6. المراجع:

- ✓ MINISTERE DES FINANCES. (2015). RAPPORT DE PRESENTATION DU PROJET DE LA LOI DE FINANACES POUR 2016. ALGER: MINISTERE DES FINANCES.
- ✓ أبو بكر حنصال، و سعدية بن احمد. (2018). إستراتيجية الدعم الحكومي المطبقة في الجزائر من منظور الفعالية و تحقيق العدالة الاجتماعية الاقتصادية. مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة، العدد 07،2018.
- ✓ احمد يوسف احمد عرفة. (2020). الدعم الاقتصادي حقيقته وأنواعه. الإسكندرية: دار التعليم الجامعي.
- ✓ سمير لعيسوف، و ميلود بورحلة. (2021). دور الاقتصاد الاخضر في التخفيف من سياسة دعم الطاقة في الجزائر. Revue Algérienne d'Economie de gestion، 759-774.
- ✓ طارق محمد صفوت قابل. (2018). إصلاح دعم المواد البترولية (في ضوء الدروس المستفادة من تجربتي اندونيسيا و إيران). اسكندرية: دار الفكر الجامعي.
- ✓ فتحي حسن دندن ، و زين الدين قدال. (2022). الدعم الحكومي وانعكاساته على الموازنة العامة للدولة-دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2010-2020). مجلة أفاق للبحوث والدراسات، 350-369.
- ✓ فتحي حسن دندن، و زين الدين قدال. (2021). الاقتصاد الموازي وانعكاساته على فعالية سياسة الدعم الحكومي. مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال، 544-569.
- ✓ فتحي حسن دندن، و زين الدين قدال. (2022). واقع توظيف سياسة الدعم الحكومي للرفع من اداء الاقتصادي والاجتماعي. مجلة االتنمية البشرية.
- ✓ كمال قويدري. (2015). دراسة قياسية لاثر التحويلات الاجتماعية على ظاهرة الفقر في الجزائر. مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، 133-147.
- ✓ مجلس المحاسبة. (2018). التقرير التقييمي لمجلس المحاسبة حول المشروع التمهيدي لقانون تسوية الميزانية لسنة 2015. الجزائر: مجلس المحاسبة.
- ✓ مجلس المحاسبة. (2019). التقرير التقييمي لمجلس المحاسبة حول المشروع التمهيدي لقانون تسوية الميزانية لسنة 2016. جزائر: مجلس المحاسبة.

- ✓ مجلس المحاسبة. (2020). التقرير التقييمي لمجلس المحاسبة حول المشروع التمهيدي لقانون تسوية الميزانية لسنة 2017. الجزائر: مجلس الحاسبة.
- ✓ مجلس المحاسبة. (2022). التقرير التقييمي لمجلس المحاسبة حول المشروع التمهيدي لقانون تسوية الميزانية لسنة 2019. الجزائر: مجلس المحاسبة.
- ✓ مصالح الوزير الاول. (2019). بيان السياسة العامة للحكومة امام البرلمان. الجزائر: مصالح الوزير الاول.
- ✓ ممدوح عوض الخطيب. (2008). اثر الدعم الحكومي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية. دراسات الاقتصادية السلسلة العلمية لجمعية الاقتصاد السعودي، العدد14،2008.
- ✓ وزارة التربية الوطنية. (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 03 03, 2022، من /مشاركة-وزير-التربية-الوطنية-في-الطبعة https://www.education.gov.dz/activity
- ✓ وزارة السكن و التهيئة العمرانية. (بلا تاريخ). الحصول على سكن. تاريخ الاسترداد 28 09, 2020، من وزارة السكن و التهيئة العمرانية: http://www.mhuv.gov.dz/Pages/ArticleArabe.aspx?a=37